نينار برس
NINAR PRESS

نضيء الحقيقة | www.ninarpress.net | العدد 1 الأحد 2-11-2025 | 8 صفحات

الرئيس الشرع في الرياض..

الرئيس الشرع في الرياض بزيارة عمل يلتقي خلالها ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، ويشارك في أعمال النسخة التاسعة من مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار الذي يُعقد تحت شعار "مفتاح الازدهار" في مركز الملك عبد العزيز الدولي للمؤتمرات.

4
حلب.. القلب النابض للصناعة السورية على أجهزة الإنعاش

6
دير الزور.. إصلاح الخدمات هو الطريق الوحيد للإعمار

7
إطلاق «جائزة زكي كورديلو للحرية والإبداع الفني»

رئيس حزب التجمّع الوطني الديمقراطي في حوار مع نينار برس:

السياسة الخارجية للعهد الجديد ونجاحات الحكومة الانتقالية اخترقت جدار عزلة سوريا

حاوره: أسامة آغي

سألت صحيفة "نينار برس" المرخصة حديثاً في سوريا الدكتور صلاح وانلي رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي السوري حول آخر المستجدات السياسية فكان هذا الحوار.

حول زيارة الرئيس الشرع إلى موسكو ونتائجها يقول الدكتور صلاح وانلي: "زيارة الرئيس أحمد الشرع إلى موسكو بلا شك هي تعبير عن النجاحات في السياسة الخارجية، ونجاحات الحكومة الانتقالية التي كانت مبهرة في الواقع، هذه النجاحات استطاعت أن تخترق جدار العزل السياسي الذي أوصل سوريا إليه حكم النظام البائد بقيادة الرئيس الفاشل الهارب بشار الأسد". ويضيف وانلي: "النجاحات كانت على كل المستويات سواء كانت إقليمياً أو عربياً تركياً أو على المستوى الأوربي والأمريكي، كذلك إرسال الرسائل إلى جميع الدول في الشرق وكان لا بدّ من التواصل مع دولة نووية، دولة تعتبر من أكبر الدول ومن أقوى الدول، طبعاً هي ليست بمستوى قوة أمريكا، ولكن لها تواجد أمي ولها حق "الفيتو" في الأمم المتحدة فكان لا بدّ من هذا التواصل خاصة وإن القوات الروسية في زمن التحرير وقبل 8 ديسمبر عام 2024 لم تقم بدعم النظام السابق للبقاء، وهذه إشارة ورسالة للشعب السوري بأننا لسنا مع هذا النظام المجرم القاتل الذي ذبح هذا الشعب وشرده وهجّره".

زيارة تاريخية

ويرى وانلي إن: "المهم في الموضوع، إن هذه الزيارة هي زيارة تاريخية، أعتقد بأن الرئيس أحمد الشرع كان على مستوى عالٍ من الديبلوماسية، وخاصة حين ذكر إنه يحترم العقود المبرمة بين الحكومة السورية سابقاً وإدارة الاتحاد الروسي برئاسة السيد بوتين. هذه الكلمة تعني الاحترام ولا تعني الموافقة الكاملة على هذه العقود المبرمة. لذلك كان جوابه ديبلوماسياً وذكيّاً جداً. طبعاً هذه العقود يجب إعادة دراستها وتوثيقها من جديد".

ويوضح رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي: "ما يهمنا في الأمر بأن أكثر المحاور الصناعية الاقتصادية خاصة مثل الكهرباء وسدّ الفرات وكثير من المنشآت الخدمية هي من صناعات روسية وهنا بلا شك نحتاج إلى قطع غيار واستمرار التعامل. فالجيش السوري سلاحه روسي ولا نستطيع تبديل هذا السلاح خلال فترة وجيزة بإنشاء جيش يعتمد على سلاح جديد غربي. كذلك مع وجود عربدة إسرائيلية لا بدّ من وجود رادع إلى حدٍ ما، مع إننا نطلب دائماً والرئيس الشرع نطلب تفعيل اتفاقية فصل القوات التي وقعت عام 1974. لذلك كانت الرسالة ناجحة من وجهة نظري، وهي رسالة كمضمون موجّه إلى الغرب وخاصة بعد أحداث السويداء، بأننا لسنا فقط نستطيع الحصول على مساعدات من طرف آخر وأن لدينا أبواب أخرى نطرقها عند الحاجة، وهذه رسالة وإشارة مهمة جداً للدول الغربية.

لذلك أعتبر هذه الزيارة كانت موفقة وناجحة لها تأثير كبير في إعادة العلاقات بطرق جديدة قائمة على الاحترام والسيادة، في السياسة لا يوجد صديق دائم ولا عدو دائم. السياسة هي ديناميكية متحورة حسب السيادة والمتطلبات في الوطن".

حول اندماج قسد وبسط الدولة سيادتها يجيب الدكتور وانلي عن سؤالنا الثاني فيقول: "تمّ التوافق برعاية أمريكية بين الحكومة السورية وقائد قوات سوريا الديمقراطية. بلا شك إن قسد هم سوريون مع وجود بعض الأطراف الخارجية هم ليسوا سوريين وموجود لدى هيئة تحرير الشام غير سوريين، ولذلك كان لا بدّ من التوافق على استعادة هذه الأرض وعودتها إلى سوريا، وهذا أمر غير قابل للتفاوض فهو مرفوض، وكان لا بدّ من الحوار والابتعاد عن نزيف الدم والقتال بين السوريين وهذا محرّم وهذا يتطلب التوافق وبعض التنازلات. أنا كسوري أرفض وجود فرقة عسكرية من قسد موجودة في الشمال، وكأننا نعود إلى الزمن القديم بوجود سرايا الدفاع وسرايا الصراع وحزب الله والفرقة الرابعة أو ما شابه ذلك".

الجيش السوري جيش لكل السوريين

ويتابع الدكتور وانلي إجابته فيقول: "الجيش السوري هو جيش لكل السوريين، ومن جميع أبناء سوريا فالكل هم مواطنون من الدرجة الأولى ويتمتعون بالحصانة والاحترام وهذا الجيش هو جيشهم وهو مؤسسة وطنية لذلك اندماج قوات قسد في الجيش السوري مهم ويجب الانتهاء من هذه الإرهاصات. لقد حان وقت للتقارب ووحدة سوريا شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. وإن المجتمع الدولي والأمم المتحدة يؤكدون على وحدة سوريا أرضاً وشعباً".

وحول انتخابات مجلس الشعب يقول الدكتور صلاح وانلي: "أعتقد بإن هذه الانتخابات السورية التي جرت هي انتخابات مرحلة انتقالية، وهي بنظري ليست انتخابات قانونية، لإن الانتخابات تحدث بانتخاب الشعب لممثليه، وهنا جرى شيء من التأثير السياسي والتعيين واختيارات موجودة. مع ذلك نأمل أن يكون هذا البرلمان المؤقت يقوم بأعماله ونستطيع إخراج الدستور السوري الجديد ليكون لجميع السوريين والبدء بالعملية الانتقالية الصحيحة لدينا اعتراض على طريقة الانتخابات ومع ذلك هي مرحلة انتقالية بعد حرب مدمرة 14 عاماً الصعوبات الاقتصادية وسابقاً الجيو سياسية بالنسبة لسوريا والمقاطعة والعقوبات الوضع سيّئ جداً لذلك لا بدّ من عملية انتقالية أتمنى ألا تكون أكثر من عامين للوصول إلى نتائج الثورة التي قمنا بها طيلة 14 عاماً مع كل ما قدمه الشعب السوري من تضحيات والمطلوب تقديم ما يستحقه من كرامة وعزّة وحياة رغيدة باقتصاد جيد ولدينا الإمكانات لبناء اقتصاد سوري جيّد".

فضل عبد الغني لـ«نينار برس»:

نحن أمام فرصة تاريخية لإرساء ثقافة الحقوق والمساءلة

حوار: خالد المحمد

في زمنٍ تتبدّل فيه ملامح الدولة السورية ويُعاد فيه تعريف علاقة السلطة بالمجتمع، تبدو حقوق الإنسان حجر الزاوية في أي حديث عن المستقبل.

وبين الترقّب والآمال، يطلّ صوتٌ خبر الميدان الحقوقي لأكثر من عقدٍ من الزمن — الأستاذ فضل عبد الغني، المدير التنفيذي للشبكة السورية لحقوق الإنسان، الذي واكب الانتهاكات ودوّنها منذ الأيام الأولى للثورة، ويواصل اليوم عمله من داخل دمشق في بيئة مختلفة، لكنها لا تخلو من التحديات.

في هذا الحوار الخاص مع صحيفة "نينار برس"، يفتح عبد الغني قلبه وعقله، محلّلاً واقع حقوق الإنسان في سوريا الجديدة، ومُوضحاً رؤيته لآفاق الإصلاح التشريعي والدور المنتظر من المؤسسات الانتقالية.

الواقع الحقوقي بعد كانون الأول 2024

يبدأ الأستاذ عبد الغني حديثه من نقطة تقييم المشهد الراهن بعد الثامن من كانون الأول 2024، تاريخ التحول السياسي المفصلي، قائلًا: "إذا قأرنا واقع حقوق الإنسان اليوم بما كان عليه في عهد نظام الأسد، فالفارق كبير جداً: توقفت المحاكم الاستثنائية، وتراجع القصف، وانتهت الممارسات الأشد وحشية مثل القتل تحت التعذيب، وتقلصت الحواجز الأمنية، وانفتح هامش حرية الرأي والنقد بدرجة غير مسبوقة."

لكن التحسّن، كما يؤكد، لا يعني غياب الانتهاكات كلياً: "ما زالت تقع بعض الاعتقالات التعسفية من دون مذكرات قضائية، وهناك حالات محدودة من التعذيب، وممارسات اقتصادية تفتقر إلى الشفافية والحوكمة. كما أن أحداث الساحل والسويداء شكّلت أبرز التجاوزات في المرحلة الماضية."

ويضيف: "مع ذلك، يمكن القول إننا اليوم في واقع أفضل بكثير من مرحلة النظام السابق، بدليل وجود لجان تحقيق دولية داخل البلاد، وعمل المفوضية الأممية بشكل مباشر، إضافة إلى أننا — في الشبكة السورية لحقوق الإنسان — نعمل من دمشق بحرية، وننشر تقاريرنا من دون تضييق."

دولة مدنية تعددية... حلم قيد البناء

وعن غياب قانون للأحزاب في الإعلان الدستوري الحالي، يعلّق عبد الغني برؤية متوازنة: "نحن ما زلنا في بداية الطريق نحو بناء دولة مدنية تعددية. هذا مشروع طويل يحتاج إلى وقت وجهد وبناء مؤسسات وتكامل أدوار المجتمع المدني والسياسي والإعلامي."

ويرى أن غياب قانون الأحزاب لا يجب أن يكون عائقاً أمام الانخراط السياسي: "العمل السياسي لا يحتاج إلى قانون ليبدأ. يمكن للسوريين أن يبدؤوا بالحوارات والتجمعات والنشاطات الفكرية والسياسية بحرية، فالسلطات لا تمنع ذلك الآن. القانون سينظّم لاحقاً، لكن الحرية متاحة لمن يرغب في العمل العام."

ويختم هذه النقطة بنبرة مسؤولة: "التحول الديمقراطي لا يتحقق خلال شهور، بل عبر حوامل مجتمعية وسياسية تشتغل بجدٍّ وصبر، شرط أن تفسح السلطة المجال وتضمن حرية التعبير والنقد البنّاء."

عن سيادة القانون وازدواجية السلطة

وحين سُئل عن كيفية ترجمة سيادة القانون عملياً، أوضح عبد الغني أن ذلك يبدأ من المشاركة السياسية والتعددية والاستقلال المؤسسي:

"سيادة القانون تُبنى بالتشاركية: كتابة الدستور، تشكيل البرلمان، تمكين الأحزاب، وضمان استقلال القضاء عبر إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الدستورية."

ويشدّد على ضرورة احترام اختصاص كل مؤسسة: "دولة القانون لا تعرف التعدي بين المؤسسات. الأمن لا يتدخل في القضاء، ولا السلطة التنفيذية تتغوّل على التشريعية. هذه هي القواعد التي تصون الحقوق والحريات."

وفي ما يتعلق بازدواجية السلطة بين المؤسسات الرسمية والهيئة السياسية العليا، يقول بصراحة لافتة: "حتى الآن لم يتضح لنا دور الهيئة السياسية ولماذا تتبع لوزارة الخارجية. تحدثت مع بعض قياداتها شخصياً ولم أجد تفسيراً مقنعاً. هذا الغموض يتعارض مع مبدأ الشفافية وسيادة القانون، ونطالب السلطة بتوضيح مهام هذه الهيئة ودورها الدقيق."

العمل من الداخل

عن افتتاح مكتب الشبكة السورية لحقوق الإنسان في دمشق، يصف عبد الغني الأمر بأنه "خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح"، موضحاً: "حصلنا على الترخيص الرسمي من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووقّعت عليه السيدة هند قبوات... كثير من المسؤولين الحاليين من خلفيات ثورية ويعرفون تضحيات الشبكة منذ تأسيسها، ولذلك لم تُفرض علينا أي اشتراطات خاصة."

ويضيف بفخر هادئ: "نحن نعمل بحرية تامة، وننشر تقاريرنا كما نراها مندون تدخل. لقد انتقدنا بعض الممارسات الحكومية في تقارير علنية، ولم نتعرض لأي مضايقة أو استدعاء."

ثم يختم هذا المحور برؤية تفاؤلية: "استقبالنا لبعثات أممية وشخصيات دولية في مكتب دمشق بشكل طبيعي، يعكس تحوّلاً حقيقياً في علاقة الدولة بالمجتمع المدني الحقوقي، وهو ما يجب أن يُبنى عليه لتعزيز ثقافة المساءلة."

المجلس التشريعي الانتقالي

وفي تقييمه للدور المنتظر من مجلس الشعب الانتقالي الجديد، يرى عبد الغني أن الاسم الأدق هو "المجلس التشريعي"، لأنه معنيٌّ بوظيفة التشريع والرقابة أكثر من التمثيل الشعبي.

"نتمنى أن تكون هناك مداولات جدية عند مناقشة أي قانون، وأن يُشرك الخبراء ومنظمات المجتمع المدني، وأن تُطرح النقاشات على الرأي العام ووسائل الإعلام، فلا تمرّ القوانين بسرعة بدون دراسة."

ويتابع: "كما نأمل أن تتوسع صلاحيات المجلس فيمارس دوره الرقابي على الوزراء والحكومة، لأن هذا هو جوهر العمل الديمقراطي."

ويختتم رؤيته بوضوح: "القوانين التي تعزّز منظومة حقوق الإنسان يجب أن تُبنى بتشاركية حقيقية مع مختلف المكونات والخبراء، لتعبّر بحق عن تطلعات السوريين وتكون انعكاساً لوجدانهم الجمعي."

نحو عقد اجتماعي جديد

من حديث الأستاذ فضلً عبد الغني تتبدّى صورة مرحلة دقيقة وحساسة في مسار سوريا الجديدة: مرحلة بين الأملٍ والحذر، بين إرثٍ ثقيلٍ ومستقبلٍ يُراد له أن يكون أكثر عدلاً وإنصافاً.

إن ما تشهده البلاد اليوم — كما يرى — ليس اكتمال التحول، بل بدايته الجادة، حيث تتقدم الحقوق خطوةً بخطوة نحو تثبيت وجودها في مؤسسات الدولة وفي وعي المواطن.

"نحن أمام فرصة تاريخية لإرساء ثقافة الحقوق والمساءلة، وإذا أحسنا إدارتها بصدق وشفافية، فسيكون لنا وطنٌ حرٌّ يليق بتضحيات السوريين."

حلب.. القلب النابض للصناعة السورية على أجهزة الإنعاش

نينار برس:

تُعدّ مدينة حلب، التي كانت يوماً القلب النابض للصناعة السورية، شاهداً حزيناً اليوم على واقعٍ صعب يعيشه الصناعيون وأصحاب الورشات الصغيرة. فالمشاكل التي تواجه هذا القطاع لا تقتصر على جانبٍ واحد، بل تمتد من البنية التحتية المتهالكة إلى أزمات اقتصادية خانقة تهدد بقاء كثيرٍ من المنشآت على قيد الحياة.

بنية تحتية منهكة

أبرز ما يعانيه الصناعيون في حلب هو واقع التغذية الكهربائية. فالكهرباء تأتي لساعاتٍ محدودة وغير منتظمة، ولا يوجد استقرار في مواعيد التشغيل، بالإضافة إلى الأعطال المتكررة في الشبكة نتيجة الأحمال الزائدة وضعف قدرة مراكز التحويل، ما يجعل التخطيط لأي عملية إنتاجية ضرباً من المغامرة.

كما تشكل الطرقات المتهالكة عائقاً إضافياً أمام حركة الإنتاج والنقل. فشبكة الطرق في كثير من المناطق الصناعية شبه مدمّرة، والحفر المنتشرة في الشوارع تتسبب في تعطيل حركة النقل وتزيد من كلفته بشكلٍ ملحوظ.

أما المشكلة الأبرز، فهي غياب المخطط التنظيمي للمناطق الصناعية الواقعة خارج مدينة الشيخ نجار، وعدم تنفيذ أي توسعات جديدة فيها. هذا الواقع أدّى إلى ارتفاع غير منطقي بأسعار المساحات داخل المنطقة الصناعية، ما جعل كثيراً من الصناعيين عاجزين عن الحصول على مقار جديدة لمعاملهم.

وفي المقابل، لم تُفعَّل حتى الآن منطقة المباني الحرفية في الليرمون، ما اضطر مئات الحرفيين إلى العمل بمناطق غير مخصصة مثل الكلاسة والراموسة، وحتى داخل أحياء سكنية كبستان كليب، في ظروفٍ غير ملائمة وغير آمنة.

أزمات اقتصادية خانقة

إلى جانب المشكلات الخدمية، تواجه الصناعة الحلبيّة تحديات اقتصادية معقدة. فالتذبذب الحاد في سعر الصرف - الذي قد يصل أحياناً إلى 20 % صعوداً أو هبوطاً خلال فترات قصيرة - يجعل من الصعب تحديد كلفة الإنتاج بدقة، ويؤدي إلى اضطراب في التسعير والأسواق.. كما أن غياب الضوابط الواضحة للاستيراد والتسعير سمح بدخول بضائع أجنبية رخيصة، معظمها «ستوكات» مستوردة من تركيا والصين، تُباع بأسعار زهيدة لا تقوى الصناعات المحلية على منافستها. وكانت النتيجة ركوداً واضحاً، خصوصاً في قطاع النسيج الحلبي العريق، حيث انخفضت الطاقة الإنتاجية إلى نحو 50 % فقط من قدرتها الحقيقية. أما مشكلة السيولة فتُعدّ من أكثر ما يؤرق الصناعيين اليوم، فبعد سنوات الحرب والخسائر الكبيرة، لم يعد لدى معظمهم رأس المال الكافي لتشغيل معاملهم أو تحديث خطوط الإنتاج أو شراء المواد الأولية، وفي ظل صعوبة الاقتراض من المصارف - بسبب التعقيدات الإدارية وارتفاع الفوائد التي تصل إلى 20% سنوياً - يجد الصناعي نفسه أمام معادلة مستحيلة بين التمويل والمخاطرة.

أمنٌ هشّ ومخاوف مستمرة

ولا يمكن الحديث عن الصناعة في حلب من دون التطرق إلى الهاجس الأمني الذي ما زال يخيّم على المناطق الصناعية. فرغم استعادة السيطرة على المدينة، تسجل بعض المناطق كالعَرقوب والليرمون والكلاسة حالات سرقة متكررة للمصانع والمستودعات، في ظل نقصٍ واضح في عناصر الحراسة والأمن الصناعي.

ختاماً

بين كهرباء غائبة، وطرقات متهالكة، وتمويل صعب، وبضائع أجنبية تغزو الأسواق، يقف الصناعي الحلبي اليوم أمام تحدٍّ وجودي حقيقي. وبرغم الجهود الفردية المبذولة لاستمرار الإنتاج، فإن إنقاذ الصناعة الحلبيّة يحتاج إلى رؤية حكومية واضحة تعيد تأهيل البنى التحتية وتضع سياسة اقتصادية واقعية تحمي المنتج الوطني وتعيد الحياة إلى المدينة التي كانت يوماً عاصمة الصناعة السورية.

الاقتصاد السوري مرحلياً إلى أين..؟

الدكتور حسين عمّاش

«لا يوجد اقتصاد سوري» هذه هي الحقيقة والمصيبة. أما السؤال: «الاقتصاد السوري مرحلياً إلى إين؟» فهذا من أصعب الأسئلة التي سألني إياها أحد الأصدقاء بصفتي اقتصادياً.

والصعوبة عندي ليست من علم الاقتصاد نفسه، إنما من حيرتي الأخلاقية: هل أقول الحقيقة فقط أم أداعب الأماني؟

أعتقد أن جوابي السريع، كما قد ذكرت أعلاه، كان: لا يوجد اقتصاد سوري اليوم بالمعنى المتعارف عليه عند أهل الاختصاص، خاصةً لغالبية السوريين، أي نحو 90 % من السكان، الذين هم فقراء أو تحت خط الفقر المدقع. وما يوجد لديهم هو أنشطة اقتصادية بسيطة معيشية بحتة من أجل البقاء على قيد الحياة فقط، ومعظمها يندرج تحت مفهوم اقتصاد الظل. وهو شكل الاقتصاد السوري في نهاية عام 2025.

أما بالنسبة لنحو 10 % من السوريين، ممن نسميهم أثرياء الحرب أو أغنياء السلطة الجدد، فالأمر عندهم تمام التمام.

والجانب المشرق من المصيبة أن هذا الاقتصاد بدأ يتحسن رويداً رويداً بدون خطة، وبدأ يتلمّس طريقه إلى النمو في ظلمة الدمار والحقد والفساد لمدة خمسين عاماً، وفي ظلّ قلة الخبرة والانفصال عن الواقع شعبياً وحكومياً بعد سقوط الأسد.

ونبدأ بذكر موضوع استمرار غياب الكهرباء، وهي التي أصبحت أساس الحياة المعاصرة، يُضاف إليها مشكلة المياه حتى للذين يقطنون على شط الفرات، وغيرها من مفقودات الحياة المدنية. بل يكفي أن نشير إلى تدهور القطاع الزراعي، عماد الاقتصاد السوري، بشكلٍ مخيف في الإنتاج، وفي الأفراد، وفي المساحة. وكأن الزراعة رجعت إلى الوراء مئة سنة تقريباً، علماً أن اقتصاد سورية كان ولا يزال زراعياً بنسبة مساهمته العالية في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الانهيار ينطبق أيضاً على القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص، إذ تعرّضت المنشآت الصناعية، وخاصة المتوسطة والكبيرة، إلى تدميرٍ ممنهج، ما جعل الناتج الفعلي يتراجع إلى نحو 25 % من الطاقة الأساسية عام 2010.

والآن، كلا القطاعين يعانيان من غياب الاهتمام الحكومي في موضوع الطاقة، والدعم، ومستلزمات الإنتاج وغيرها.

تضخم رهيب وبطالة شاملة

من أهم مظاهر ضعف الاقتصاد السوري الحالية، (بعيداً عن إعادة الإعمار وجمود النشاط الاستثماري) مؤشّران هما:

أ- التضخم الجامح:

هذا التضخم الجامح أفقد غالبية السوريين حقهم في العيش الكريم، وجعلهم فقراء فعلاً. استمرت معدلات التضخم بالارتفاع التدريجي منذ بداية الثورة. وصل معدله بعد سقوط النظام إلى مستوى قياسي، إذ يُقدّر بمئات النسب المئوية. ولا أستطيع أن أذكر رقماً، لأنه لا توجد جهات تقييم تحسب معدله فعلاً. ولكن مؤشر ارتفاع الأسعار قد وصل إلى نحو 250 ضعفاً تقريباً، أي أن ما كنت تشتريه عام 2010 بليرة سورية واحدة، تحتاج الآن إلى نحو 250 ليرة لشراء ذات الحاجة.

وما يزيد الطين بلّة أن التضخم هنا ذو مصدرين:

أولاً: انهيار الإنتاج الزراعي والصناعي في سورية.

وثانياً: انهيار سعر صرف الليرة مقابل الدولار.

كما إن الحكومة، من أجل مكافحة التضخم، لجأت بصورة غير مقصودة إلى طريقة مؤذية تقريباً، إذ إنها حبست الليرة عن التداول الطبيعي من أجل الإيحاء بتحسّن سعر صرف الليرة تجاه الدولار. إذ تحسّن سعر صرفها ظاهرياً من نحو 15,000 ليرة للدولار إلى نحو 11,000 ليرة للدولار. والغريب أن الأسعار واصلت الارتفاع ولم تحترم تحسّن سعر الليرة الشكلي.

ب- البطالة الشاملة:

عندما تعمّ البطالة يعمّ الفقر والجوع والنذالة. وهذا جانب مأساوي آخر لواقع الاقتصاد السوري مرحلياً. فقد كانت الحكومة تدّعي حينها أن معدل البطالة الرسمي هو نحو 12 %، بينما التقديرات الخاصة تضعه بنحو 25 % عام 2010. أما اليوم، في عام 2025، فإن التقدير المتحفظ لنسبة البطالة يُقدّرها بما لا يقل عن 60 % من قوة العمل.

وللعلم، فإن معظم فرص العمل المتاحة هي خارج النطاق الحكومي، فيما يسمى اقتصاد الظل، إذ لا توجد قوانين للعمل والأجور والأمان في القطاع الخاص غير المنظّم، بل فوضى واستغلال رهيب.

حلب.. مدينة أنهكها الدمار وتبحث عن عودة الحياة

فتون خربوطلي

بعد مرور تسع سنوات على انتهاء العمليات العسكرية في مدينة حلب، لا تزال الخدمات الأساسية فيها دون المستوى المطلوب، خصوصاً في الأحياء الشرقية التي ما زالت تحمل آثار الحرب حتى اليوم. فرغم محاولات التأهيل وإطلاق مشاريع خدمية متفرقة، تشير الوقائع إلى أن معظم الجهود ما زالت في نطاق "الاستجابة الدنيا"، بعيدةً عن احتياجات السكان الفعلية.

الكهرباء والمياه

تُعدّ الكهرباء من أبرز التحديات في حلب لعام 2025. فبحسب تقارير محلية، لا تتجاوز ساعات التغذية الكهربائية ثلاث ساعات يومياً في معظم الأحياء الشرقية مثل الصاخور ومساكن هنانو والمرجة، في حين يعتمد الأهالي بنسبةٍ تفوق 80 % على المولدات الخاصة (الأمبيرات) التي بلغ عددها نحو 120 مولداً مرخّصاً في شرق المدينة، من أصل أكثر من 1,300 مولّد في عموم حلب.

أما المياه، فما تزال تُضخ بشكل متقطع، إذ يحصل بعض الأحياء على مياه الشرب مرة واحدة كل 3 إلى 5 أيام. وتشير بيانات "اليونيسف" (مايو 2025) إلى أن مشاريع المياه والصرف الصحي في حلب تستهدف أكثر من 700 ألف شخص عبر تأهيل شبكات المياه ومحطات الضخ، إلا أن نحو نصف السكان ما زالوا من دون مصدر مائي مستقر أو صالح للشرب.

النظافة والصرف الصحي

تعاني مديرية النظافة من نقص حاد في العمال والآليات، حيث أعلنت بلدية حلب حاجتها إلى 2,500 عامل نظافة، لكنها تمكنت من توظيف نحو 800 فقط بسبب ضعف التمويل.

في أحياء مثل الشعار والميسر وكرم الجزماتي، تتراكم القمامة لأيام طويلة، مسببةً روائح كريهة وانتشار الحشرات، خصوصاً في فصل الصيف. أما شبكات الصرف الصحي، فتشهد انسدادات متكرّرة في أحياء المرجة وكرم الطراب نتيجة تهالك الأنابيب القديمة وغياب الصيانة الدورية.

البنية التحتية وإعادة الإعمار

تشير تقارير "برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – UN-Habitat" إلى أن نحو 46% من أحياء حلب تضررت بشدة خلال الحرب، وما يقارب 14% من الأبنية في شرق المدينة لا تزال غير صالحة للسكن حتى عام 2025. ورغم تنفيذ بعض مشاريع الترميم الجزئية، فإن وتيرة إعادة الإعمار ما تزال بطيئة بسبب محدودية التمويل.

في المقابل، شهدت منطقتا الشيخ مقصود والأشرفية تحسّناً نسبياً في الخدمات بعد اتفاق محلي تضمّن 14 بنداً لإصلاح شبكات المياه والصرف وتحسين الكهرباء.

بين الواقع والأمل

يبقى المشهد الخدمي في حلب معقداً ومتفاوتاً بين حيٍّ وآخر، لكنّ القاسم المشترك هو حاجة المدينة إلى رؤية شاملة تعيد بناء ما تهدّم وتضمن استمرارية الخدمات.

يقول أحد سكان حيّ الشعار: "ما بدنا مشاريع كبيرة، بدنا كهربا ومَيّ ونظافة بس".

وبين ما دُمّر وما ينتظر التأهيل، لا تزال حلب تبحث عن فرصة حقيقية لتعود كما كانت: مدينةً للحياة، لا للذكرى.

النهوض من تحت الرماد..

دير الزور.. إصلاح الخدمات هو الطريق الوحيد للإعمار

مرعي الرمضان

تواجه محافظة دير الزور تحديات خدمية عميقة تمسّ جوهر الحياة اليومية لسكانها، وتشكل عقبة كأداء أمام أي مسار تنموي مستدام. فبعد سنوات طويلة من الدمار والإهمال، ما تزال البنى التحتية في المدينة وريفها تعاني من هشاشة واضحة؛ تتجلى في الضعف المزمن لقطاعات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والنظافة العامة، والتدهور الكبير الذي طال شبكة الطرق الرئيسية والفرعية.

يشير تقرير حديث إلى أن 85 % من مدينة دير الزور قد دُمّرت، وأن قطاعات حيوية كالتعليم والصحة والبنية التحتية للمياه والري هي الأكثر تضرراً. وقد أدت سنوات الصراع إلى تلف 35 % من المدارس كلياً، وخروج أربعة من أصل خمسة جسور رئيسية عن الخدمة، بالإضافة إلى دمار شبه كلي في شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي بنسبة تتجاوز 80 %. (وفق تقارير مكتب تنسيق العمل الإنساني – OCHA وHAC لعام 2025).

غياب التخطيط وازدواجية الإدارة

يرى مختصون أن تفاقم هذه الأزمة الخدمية يعود، بشكل رئيسي، إلى غياب التخطيط المتكامل وازدواجية المرجعيات الإدارية في إدارة الملف. إذ غالباً ما تُدار الخدمات الأساسية بطريقة إسعافية تفتقر إلى الاستراتيجية طويلة الأمد، وهو ما يؤدي إلى تبديد الموارد المحدودة المتاحة دون تحقيق أثر فعلي ملموس على الأرض.

وفي ظل هذه الأوضاع، سجلت المحافظة معدلات بطالة مقلقة تفوق 60 % (حسب تقارير محلية وميدانية)، مع متوسط دخل شهري للفرد يقدر بنحو 40 دولاراً أمريكياً (وفق المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة)، ما يؤكد حجم الانهيار الاقتصادي الحاد والهشاشة الشديدة في الأمن الغذائي للسكان.

> **إمّا أن تبقى أسيرة للحلول المؤقتة أو أن تتجه بحزم نحو تبني إصلاح خدمي ومؤسسي جذري**

وقد أدى هذا الواقع إلى تعطل شبه كامل للاستثمارات وهجرة واسعة لأصحاب الكفاءات والقوى الشابة.

فرص للنهوض برؤية إصلاحية شاملة

في المقابل، ثمة فرص حقيقية للنهوض بالمحافظة إذا ما وُضعت رؤية إصلاحية شاملة وواضحة ترتكز على تفعيل دور المجالس المحلية وتمكين الكفاءات الفنية، وإشراك المجتمع المدني في عمليات الرقابة والتخطيط للمشاريع وإنشاء الهيئة العليا للتنمية. كما أن دعم القطاع الزراعي (بإصلاح شبكات الري التي دُمر 50 % منها)، واستثمار العوائد النفطية للمنطقة بشفافية أكبر، يمكن أن يشكلا رافعة مالية ضخمة لتمويل إعادة الإعمار الضرورية.

دير الزور اليوم أمام منعطفٍ حاسم: إمّا أن تبقى أسيرة للحلول المؤقتة التي لن تنهي الأزمة، أو أن تتجه بحزم نحو تبني إصلاح خدمي ومؤسسي جذري.

هذا الإصلاح هو وحده القادر على التأسيس لمرحلة تنموية حقيقية ومستدامة، تعيد لهذه المحافظة العريقة موقعها التاريخي كقلب نابض للشرق السوري.

«ظلُّ عين».. معرض تشكيلي سوري في فيينا يكرّم أسعد عرابي ويواصل الحوار بين اللون والحرية

استضافت العاصمة النمساوية فيينا معرضاً فنياً بعنوان "Schatten des Auges" (ظلّ عين)، بدعوة من منظمة الفن من أجل الحرية.

انقسم المعرض إلى شقّين، خُصِّص الأسبوع الأول منه ليكون معرضاً جماعياً تحيّةً لروح الفنان السوري الراحل (أسعد عرابي)، أحد أبرز رموز التشكيل السوري والعربي، الذي ترك بصمة فكرية وجمالية عميقة في المشهد الثقافي.

أما المرحلة الثانية من المعرض، فجمعت بين الفنان أسعد فرزات والفنانة أنمار موران في عرضٍ ثنائي قدّما خلاله لوحاتٍ تجسّد حواراً بصرياً بين التجريد والتعبير، وتستحضر ملامح الذاكرة السورية من خلال اللون والظل والضوء.

ويأتي معرض "ظلُّ عين" ضمن أنشطة منتدى الفن من أجل الحرية في فيينا، الهادفة إلى دعم الفنانين السوريين في المهجر، وخلق فضاءاتٍ حرةٍ للفن السوري ليعبّر عن ذاته، ويجسّد عبر الجمال والتجريب صمود الإنسان في وجه القهر والمنفى.

إطلاق «جائزة زكي كورديلو للحرية والإبداع الفني» تكريماً لمسيرة الفنان السوري المفقود

غيث حمّور

أعلنت منصة كواليس بلس عن إطلاق "جائزة زكي كورديلو للحرية والإبداع الفني"، وهي جائزة سنوية تُكرّس لتكريم الفنان والمسرحي السوري زكي كورديلو، الذي شكّل نموذجاً للفنان الملتزم بقضايا الحرية والكرامة الإنسانية.

تأتي الجائزة تخليداً لاسم كورديلو، الذي جمع في مسيرته بين المسرح والفن السردي، وجعل من الإبداع مساحةً للمقاومة والتعبير عن الإنسان في وجه القمع والاستبداد. وتهدف الجائزة إلى الاحتفاء بفن الرواية والنص المسرحي معاً، بوصفهما فضاءين متكاملين لرصد هموم الإنسان وتطلعاته نحو الحرية والعدالة.

ووفق بيان منصة "كواليس بلس"، تُمنح الجائزة سنوياً للكتّاب والمبدعين الذين تجسّد أعمالهم روح الابتكار وجرأة الحرية والالتزام بالقيم الجمالية والمعرفية، وهي القيم التي جسّدها كورديلو طوال مسيرته الفنية والنضالية، ودفع ثمنها حياته ووجوده دفاعاً عن الفن بوصفه فعل مقاومة في وجه الظلم. وتعد الجائزة مبادرة ثقافية وفنية لتكريم إرث الفنانين السوريين الذين غيّبتهم آلة القمع، وتأكيداً على أن الثقافة لا تموت ما دام هناك من يحمل رسالتها ويدافع عنها بالإبداع والكلمة.

نينار برس
NINAR PRESS

www.ninarpress.net
x.com/NinarPress
@ninarpress6281
facebook.com/ninarpress
t.me/ninar_press

العدد 1 الأحد 2-11-2025 | أسبوعية تصدر كل يوم أحد | نضيء الحقيقة

Photo Shoot

بدأ المخرج محمد عبد العزيز تصوير مسلسل «عيلة الملك» في دمشق، وهو عمل درامي اجتماعي سياسي يُعرض في رمضان 2026، يتناول الأيام الأخيرة قبل سقوط نظام الأسد. وقد أثار تصوير مشهد بعنوان «ليلة التحرير» ذعر سكان حي القزاز في دمشق بسبب أصوات إطلاق نار وانفجارات، قبل أن يتبين أنه مشهد درامي تحت إشراف أمني.

يشارك في المسلسل نخبة من نجوم الدراما السورية، منهم: سلوم حداد، شكران مرتجى، لينا دياب، نادين خوري، لجين إسماعيل، مديحة كنيفاتي، تيسير إدريس، عبد الهادي صباغ، إلى جانب عدد من الوجوه شابة.

تشكيل

لوحة تعبّر عن الحياة الجماعية، التفاعل الإنساني، والبحث عن المعنى في وسط الزحام الوجودي. إنها مشهد رمزي يجمع بين الفرح والحنين، وبين الحركة والجمود، بأسلوب تعبيري وجداني للفنان جلال يماني.

مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام رقم 420 بتاريخ 2025/10/6

المشرف العام
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسل أوفه لي
خالد معماري
خالد الوهب
خالد المحمد
فتون خريطلي

مدير العلاقات العامة
محمود العساف
«أبو خالد الخابوري»

العمليات الفنية
نينار برس
NINAR PRESS
مطبعة دار العلم – دمشق